

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت
كلية العلوم الإسلامية
قسم التفسير وعلوم القرآن

فقه المعاملات
المرحلة الثالثة

المحاضرة الأولى: مفهوم فقه المعاملات

أستاذ المادة: م.م. عمر محمد سعيد

مصادر المحاضرة: فقه المعاملات للأستاذ الدكتور محمد رضا العاني

فقه المعاملات الدكتور عبد العزيز عزام

مفهوم فقه المعاملات

التعريف بالفقه في اللغة: هو العلم بالشيء وفهمه ومعرفته معرفة جيدة.

في الاصطلاح: هو مصطلح يطلق على العلم الذي يعني بفهم أحكام الشريعة الإسلامية واستبطاطها من أدلة التفصيلية في القرآن الكريم والسنة النبوية في كل مناحي حياة المسلم بما عليه من أفعال وعبادات مكلف بها، وهو العلم الذي يقرر حكم الشيء بحاله وحرامه ووجوبه ونفيه وكراهيته. والفقه الإسلامي نظرياً يشتمل دراسة علوم أساسية فيه، ألا وهي علم فروع الفقه، وأيضاً علم أصول الفقه، وعلم الاستدلال، وغيره. وأحكام الفقهية التي تضم هذا العلم تشمل المعرفة بأحكام العبادات، وأحكام المعاملات المدنية بين الناس، وأحكام الأحوال الشخصية وأحكام الجنائيات، وأحكام القضاء، وأحكام الدولة، بالإضافة إلى الأحكام المتعلقة بالإمامية والخلافة والسياسة.

خلاصة يمكن القول بإيجاز: إن الفقه في اللغة: هو الفهم الدقيق والعميق، وأما في الاصطلاح: فهو العلم بأحكام الشريعة العملية المكتسبة من الأدلة التفصيلية.

التعريف بالمعاملات في اللغة: جمع معاملة على وزن مفاعة وهو مما يفيد المشاركة في الفعل والمعاملة هي ما يكون من تبادل المصالح والمنافع بين الناس وتنظيم شؤون حياتهم.

والمعاملة: تطلق على التصرف بالبيع ونحوه، ويستعمل كل من العمل والفعل في التصرف الصادر عن الإنسان.

المعاملات في الاصطلاح:

تطلق المعاملات في الاصطلاح على ثلات معان:

معنى عام، ومعنى خاص، ومعنى أخص.

١- **المعنى العام للمعاملات في الاصطلاح:** هي الأحكام الشرعية المنظمة لتعامل الناس مع بعضهم في الدنيا، سواء كانت تلك الأحكام تتعلق بالأموال أم بالأسرة أم بالمخاصمات والأقضية والتركات وغير ذلك.

وبعبارة أخرى نقول: هي الأحكام الشرعية المنظمة لتعامل الناس في الدنيا.

٢- **المعنى الخاص للمعاملات في الاصطلاح:** هي الأحكام الشرعية المنظمة لتعامل الناس مع بعضهم في مجال المال والمعاملات الأسرية من زواج وطلاق ونفقات.

٣- **المعنى الأخص للمعاملات في الاصطلاح:** هي الأحكام الشرعية المنظمة لتعامل الناس مع بعضهم في مجال المال، ويستند هذا الاطلاق على تقسيم الفقه إلى: عبادات ومعاملات مالية وعقوبات وعلاقات دول دولية.

والأولى اختيار التعريف الأخص؛ لأنه يتفق مع طبيعة هذا العصر.

ولهذا يمكن تعريف المعاملات في الاصطلاح بقولنا: **هي الأحكام الشرعية المنظمة لتعامل الناس في الأموال.** وبالنظر إلى ما سبق من تعريف فقه المعاملات يمكن الخروج بتعريف جامع له فنقول: **هو العلم بالأحكام الشرعية المنظمة للعقود التي يتداول الناس بها منافعهم.**

فيدخل في هذا التعريف جميع العقود التي تحصل بين الناس، والتي يتم بها تداول الأموال والعقود التي يتم فيها تبادل السلع (سلعة مقابل سلعة)، ويدخل في ذلك أيضاً: تبادل المنافع فيما بين الناس.

الفرق بين العبادات والمعاملات:

الإسلام دين كامل جاء بتنظيم المعاملات بين الخالق والمخلوق بالعبادات التي تزكي النفوس، وتطهر القلوب، وجاء بتنظيم المعاملات بين المخلوقين بعضهم مع بعض بالمعاملات الدائرة بين العدل والإحسان كالبيوع، والنكاح، والمواريث، والحدود وغيرها؛ ليعيش الناس إخوة في أمن، وعدل، ورحمة، يؤدون حق الله، وحق عباده.

وفقه العادات يغلب عليه كونه حقاً خالصاً لله أي بين العبد وربه، وفقه المعاملات يغلب عليه كونه حقاً للآدمي. هذا هو معنى التقسيم، ورثاه عن الفقهاء، بقي أن نتعرف على الفرق بينهما لصلته بهذا الموضوع:

والفرق بينهما بصورة اجمالية: هو أن العادات توقيفية ليس للعبد معها إلا مجرد الانقياد من غير زيادة ولا نقصان، وأن المعاملات إذا علم المعنى الذي شرعت من أجله وعلم وجوده في محل آخر نقل إليه ذلك الحكم بطرق من طرق مسالك العلة المعلومة.

أما موضع الاتفاق بين العادات والمعاملات فيظهر فيما يلي:

- 1- أنهم جميعاً من أحكام الشريعة الإسلامية، ويجب الالتزام بها لأنها من الدين الذي أمرنا الله بإتباعه، ولا يجوز تبديلها ولا تغييرها ولا تعطيلها.
- 2- أن المطيع لأمر الله في العادات والمعاملات مثاب؛ لأنه أدى حق الله عليه، سواء بأداء الصلوات أو بأداء حقوق الناس كما أمره الله.

وبعد هذه المقدمة البسيطة نبين بعض الفروق المهمة بين العادات والمعاملات وهي كالتالي:

- 1- أن العادات تعود على الإنسان بحفظ دينه كالإيمان والصلوة، أما المعاملات فإنها تعود إلى حفظ النفس أو المال أو العرض.
- 2- أن العادات هي حق الله على العباد كما ورد ذلك في الحديث: "حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً" ، أما المعاملات فهي حقوق الآدميين بما فيه مصالحهم.
- 3- أن العادات مبنية على التوفيق والاقتصار على ما نص عليه الشارع، أما المعاملات فإنها مبنية على التوسيعة والنظر في العلل والمعانبي.
- 4- أن العادات لا يمكن للعقل والأفكار الاهتداء إلى تفاصيلها، أما المعاملات فإن العقول تهتدي إليها؛ إذ هي تتعرف على ما يصلحها.
- 5- أن العادات لابد فيها من قصد القرابة وإخلاص النية واتباع السنة، وهذا هو معنى التعبد في باب العادات، أما معنى التعبد في باب المعاملات فهو الوقوف عند ما حده الشارع فيها من غير زيادة ولا نقصان.

ومن الأمثلة على ذلك: أن الشروط المعتبرة في النكاح من الولي والصادق شرعت لتميز النكاح عن السفاح^١، وكذا العدة للمطلقة شرعت لاستبراء الرحم خوفاً من اختلاط المياه. لكن لا يصح أن يقال: إذا حصل الفرق بين النكاح والسفاح بأمور أخرى لم تشرط تلك الشروط، ولا أن يقال: إذا علمت براءة الرحم بوسيلة أخرى لم تشرع العدة الشرعية بل الواجب: الخضوع والتعظيم والإجلال لأحكام الشريعة في العبادات والمعاملات.

أما القدر المشترك بين العبادات والمعاملات وهو ما ينبغي التقطن له فهو: أن العبادات والمعاملات كلها داخلة تحت المعنى العام للعبودية، وأنها قاطبة تدرج تحت شريعة الإسلام.

دليل فقه المعاملات من القرآن الكريم

دليل فقه المعاملات من القرآن الكريم هو تجميع للآيات التي تناولت أحكام المعاملات المالية والمدنية بين الناس، والتي تُشكل أساساً فقهياً للتعامل الحلال والحرام في الإسلام. وهنا نذكر الدليل المفصل مقسم بحسب أنواع المعاملات، مع ذكر الآيات وأهم الدلالات الفقهية:

١ - البيع والشراء

الآية: "وَأَحَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحْرَمَ الرِّبَا"

الدلالة الفقهية: البيع جائز شرعاً، بشرط خلوه من الغرر (الجهالة) والربا والظلم.

٢ - الربا

الآيات: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكِلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعِفَةً ... ، الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُولُونَ إِلَّا كَمَا يَقُولُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ ..."

الدلالة الفقهية: الربا (سواء في البيع أو القرض) محرم تحريماً قاطعاً ومرتكبه في حرب مع الله.

^١ السفاح: هو الزنى أي الإقامة مع الرجل من غير تزويج شرعي.

٣- الدين والتوثيق

الآية: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَافِنْتُمْ بَدِينَ إِلَى أَجْلٍ مُسْمَى فَاكْتُبُوهُ...". وهي أطول آية في القرآن.

الدلالة الفقهية: أ. مشروعية كتابة الدين، وتوثيقه بالشهود.

ب. استحباب تفصيل الحقوق والواجبات في العقود.

٤- الرهن

الآية: "وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرْهَانَ مَقْبُوضَةً..."

الدلالة الفقهية: جواز الرهن كضمان للدين، خاصة عند غياب الكاتب أو التوثيق الرسمي.

٥- التجارة

الآية: "لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رِبِّكُمْ..."

الدلالة الفقهية: مشروعية التجارة وطلب الرزق، حتى في الحج، ما دام ذلك بنية طيبة ووسيلة مشروعة.

٦- الميزان والعدل

الآيات: "أَوْفُوا الْكِيلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ، "وَلَا تَبْخُسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ..."

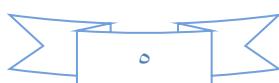
الدلالة الفقهية: أ. تحريم الغش والسرقة في المعاملات.

ب. وجوب العدل في الميزان والمكاييل والأسعار.

٧- القمار والميسر

الآية: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَلْزَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ..."

الدلالة الفقهية: تحريم القمار بجميع صوره، لأنَّه أكل مال الناس بالباطل.



٨- أكل أموال الناس بالباطل

الآية: "ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل..."

الدلالة الفقهية: يشمل السرقة، الرشوة، الغش، الخداع، والاحتكار.

٩- الوفاء بالعقود

الآية: "يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود..."

الدلالة الفقهية: الأصل في العقود والمعاملات هو الوفاء والالتزام.

١٠- الشفعة وحقوق الجوار

الآية: (دلالة عامة)، "والجار ذي القربى والجار الجنب..."

الدلالة الفقهية: رعاية حقوق الجار في البيع والشراء منها (الشفعة) وعدم الإضرار به.

المحاضرة الثانية: البيع مشروعيته وتعريفه وأركانه

أستاذ المادة: م.م. عمر محمد سعيد

القسم: التفسير وعلوم القرآن

المرحلة: الثالثة

مصادر المحاضرة: فقه المعاملات للأستاذ الدكتور محمد رضا العاني

فقه المعاملات الدكتور عبد العزيز عزام

البيع

مشروعيته وتعريفه

عقد البيع:

البيع من العقود الشائعة بين الناس وله أهمية عظيمة في تلبية حاجاتهم إذ لا تستقيم حياة الإنسان بدون ذلك؛ لأن الإنسان عاجز عن أي يملك كل ما يحتاجه في آن واحد، ولأن حاجاته تتجدد من حال إلى حال، ولأن الإنسان ممنوع من أخذ أموال الغير والانتفاع بها إلا بطريق مشروع فكان نتاج ذلك ظهور عقد البيع في المجتمعات باعتباره صيغة من صيغ حصول الإنسان على ما يحتاجه، فيشتري ما يرغبه ويدفع ثمنه، ويباع ما فاض على حاجه ويأخذ ثمنه.

وحيث أن الشريعة الإسلامية جاءت لتنظيم حياة الناس وفق قاعدة جلب المصالح ودفع المفاسد عنهم، لذلك فإن هذه الشريعة اقرت البيع صورة من صور التعامل بين الناس، ونظم الفقهاء المسلمين أحكام عقد البيع تنظيمًا واسعًا دقيقًا وشاملاً؛ لكي يكون الناس على بينة وبصيرة من أمر بيوعهم.

ولأجل توضيح ما أقره الفقه الإسلامي من أحكام بهذا الخصوص وباختصار غير مخل، سوف نتكلم في عقد البيع وتوابعه وفق المنهج التالي:

تعريف البيع مع بيان أدلة مشروعيته، وأركان البيع وشروطه، والخيارات، والربا، والقرض ... الخ

أدلة مشروعية البيع

البيع عقد جائز شرعاً وحكمه: الإباحة، ويدل على جوازه القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة والإجماع والمعقول.

فمن القرآن الكريم: قوله تعالى: ﴿ وَأَحَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَمَ الرِّبَا ﴾، وقوله تعالى: ﴿ يَتَأْيَهَا الْذِينَ إَمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾، والتجارة: هي البيع والشراء، والتراضي: هو التعاقد.

أما السنة المطهرة: قوله صلى الله عليه وسلم: ((البيعان بالخيار مالم يتفرقا)), وعنده عليه الصلاة والسلام: ((انه سُئل أَي الْكَسْبُ أَطِيبُ؟ قَالَ عَمَّ الرَّجُلِ وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٌ)).

أما الإجماع: فقد اجمع المسلمون في كل العصور على جواز البيع في الجملة وتعاملوا به. وأما المعقول: فالحكمة تقتضي جواز البيع؛ لأن حاجة الإنسان تتعلق بما في يد صاحبه، وصاحب لا يبذل له بدون عوض، فكان في تشريع البيع وتجوizه، تشريع طريق إلى وصول كل واحد إلى غرضه ودفع حاجته.

تعريف البيع

البيع في اللغة: من باع الشيء بيعه بيعاً، ومبيناً، ويأتي أيضاً بمعنى: اشتراه، وهو من الأضداد، ففي قوله تعالى: ﴿ وَشَرُوهُ شَمَنْ بِجَنِينْ دَرَهَمَ مَعْدُودَةٍ ﴾، أي باعوه، وفي الحديث الشريف: قال عليه أفضل الصلاة والسلام: ((لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ولا يبيع على بيع أخيه)), أي: لا يشتري على شراء أخيه، فقد وقع النهي عن المشتري لا عن البائع.

ويقال للبائع والمشتري: بيعان، فمعنى البيع عند أهل اللغة: هو مطلق المبادلة، فيصبح اطلاق البيع على الشراء.

البيع اصطلاحاً: يختلف تعريف البيع في اصطلاح الفقهاء من فقيه إلى آخر: فقد عرفه **الحنفية** بقولهم: هو مبادلة المال بالمال بالتراضي، أو هو: مبادلة شيء مرغوب بشيء مرغوب، وذلك قد يكون بالقول وقد يكون بالفعل.

فعقد البيع يعني: تبادل أموال، إذ هو أخذ وعطاء بين المتعاقدين، وقصدوا بقولهم المرغوب: إخراج غير المرغوب من الأموال كالمية.

وقال المالكية: البيع عقد معاوضة على غير منافع ولا متعة لذة، وارادوا بقولهم على غير منافع: إخراج الاجارة والكراء^١.

أما الشافعية فقالوا: البيع هو مقابلة مال بمال على وجه مخصوص.

وحيث ان التعريف يدخل تحته عقود أخرى غير البيع كالقرض والإجارة؛ لذلك قال بعضهم في تعريف البيع: هو مقابلة مال بمال على وجه مخصوص تمليكاً.

وقال آخرون: هو عقد معاوضة مالية يفيد ملك عين أو منفعة على التأبيد، فشمل التعريف بيع حقوق الارتفاق كحق المرور، وخرج منه الإجارة؛ لأن إجارة عقد مؤقت، وخرج منه القرض؛ لأنه لا يسمى معاوضة عرفاً.

وعرفه الحنابلة فقالوا: البيع مبادلة المال بالمال تمليكاً وتملكاً.

أما الإمامية فقالوا في البيع: هو اللفظ الدال على نقل الملكية من مالك إلى آخر بعوض معلوم. فقد عرف العقد بالإيجاب والقبول المنتج لتبادل الأموال، وعليه فلا يكون التعاقد بالمعاطة صحيحاً عندهم.

أركان البيع

الاركان: جمع ركن، والركن: هو ما به قوام الشيء.

والحنفية: يقررون ان للعقد ركناً واحداً وهو: الإيجاب والقبول، وهو ما يصطلح عليه: بصيغة العقد، بينما يرى غيرهم من الفقهاء ان للعقد أركان، وهي:

- ١- صيغة العقد، وهي: الإيجاب والقبول.
- ٢- العقادان، وهما: البائع والمشتري.
- ٣- محل العقد، وهما: المبيع والثمن.

^١ الإجارة: بيع منفعة معلومة بعوض معلوم دين أو عين.
أما الكراء: هو عقد لا يختلف عن اي عقد ايجار بين طرفين احدهما مؤجر والآخر مستأجر يمنح الطرف منفعة للطرف الآخر سواء كانت عقاراً او منقولاً مقابل اجر يتفق عليه الطرفين يؤدبه الطرف الآخر.

ستنولى الكلام عن هذه الاركان بصورة تفصيلية:

الركن الأول: صيغة العقد

صيغة العقد: هي الإيجاب والقبول اللذان عن طريقهما يتم الكشف عن التراضي المطلوب لانعقاد العقد.

والإيجاب والقبول في البيع يتمان بلفظين صادرين عن كل من البائع والمشتري، أو ما يقوم مقام اللفظ، من كتابة أو خطاب (رسالة) أو إرسال رسول.

والموجب: هو من صدرت منه الموافقة أولاً على التعاقد، سواء كان البائع أم المشتري، والمتأخر هو: القابل فلو قال الأول: بعثك الكتاب بکذا، وقال الثاني: اشتريت، فالموجب هنا هو: البائع، والمشتري هو: القابل، فالعبرة بالتراضي على العقد، لا بتقديم أحدهما على الآخر.

والأصل في الإيجاب أن يصدرأ باللفظ، وقوى الالفاظ تعبيرا عن إرادة التعاقد: هو **اللفظ الماضي** المشتق من اسم البيع والشراء، مثل: (بعث، واشتريت).

وأما استخدام صيغة المضارع، كما لو قال البائع: أبعك هذا الكتاب بکذا، فقال المشتري: اشتريت، فإنه لا يصلح لانعقاد البيع، إلا إذا توجّهت نية العاقدين إلى إرادة الحال، فيستفاد من ذلك بقرائن، منها: لو دفع الشيء المراد بيعه للمشتري، فهذه القرينة تدل على أن المراد بصيغة المضارع هو البيع والشراء، وإن هذه الصيغة تكون مجرد وعد، لا يتربّ عليه عقد.

ويرى **المالكية**: ان لزوم العقد بصيغة المضارع، هو ان يحلف الذي يستخدم هذه الصيغة انه اراد العقد لا الوعد.

وأما صيغة الأمر كقوله: بعني هذا الكتاب، فقال: بعثك، ففي صحة هذا البيع خلاف: يرى **الشافعية والمالكية** وفي أحدى الروايتين عن **الحنابلة**: أن ذلك يصح؛ لأن بقوله: بعني دليل الرضا، وما قال هذا إلا بعد ان استقر في نفسه الرضا هو أساس العقد.

أما **الحنفية والرواية الأخرى للحنابلة والامامية**: فذهبوا إلى عدم صحة التعاقد بصيغة الأمر؛ لأن هذه الصيغة هي: طلب لـ الإيجاب والقبول، وطلب الإيجاب والقبول ليس إيجاب ولا قبول.

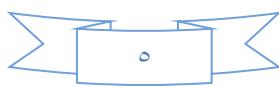
وأما صيغة الاستفهام، كقوله: أتبيني؟، أو أبعتني، أو أشتري؟ فإنها صيغة لا تصلح للتعاقد؛ لأنها سؤال لا يستفاد منه التراضي.

ويشترط في الصيغة (الإيجاب والقبول): ان يتوافقا في لفظ العقد، وفي محل العقد، فلو قال: بعثك هذا الشيء بعثك هذا الآخر قبلت الهبة، فإنه لا ينعقد بيعاً ولا هبة؛ لعدم التوافق، ولو قال: بعثك سيارتي بعثك سيارتك بعثك، فإنه لا ينعقد عقد، وكذلك لو قال: بعثك السيارة بعشرة آلاف دينار، قال: اشتريتها بثمانية آلاف، لا يتم البيع؛ لعدم التوافق، أما لو قال: اشتريتها بأحد عشر ألفاً، فإن العقد يتم؛ لأن المشتري رضي بعشرة آلاف بالأولى.

مسألة:

لو اقتنى شرط بصيغة العقد، حيث يتم العقد صحيحاً مستكملاً لشروط انعقاده ونفاده، فإن اثره المترتب عليه شرعاً يتحقق، فتنتقل ملكية المبيع إلى المشتري، وتنتقل ملكية الثمن إلى البائع، إلا أن هذا الأثر قد يحدث عليه تغيير وتبدل؛ وذلك عندما يدخل العقدان أو أحدهما شروطاً ضمن صيغة العقد، فيتم العقد مقتنناً بهذه الشروط المعدلة لآثار العقد، فإذا كانت هذه الشروط مشروعة، فيلزم الوفاء بها، كاشتراض الخيار لمدة معلومة، وإن كان الشرط باطلأ، فإنه لا يجب الوفاء به، بل أنه يلغى العقد كله، كما لو باع أحدهما للأخر بشرط الربا.

هذا وإن الفقهاء يختلفون في نظرهم إلى مشروعية الشروط، فقد يكون شرطاً من الشروط مقبولاً عند بعضهم، مرفوضاً عند آخرين، إضافة إلى اختلافهم في فساد وبطلان العقد كما سيأتي.



المحاضرة الثالثة: العقدان والمعقود عليه

أستاذ المادة: م.م. عمر محمد سعيد

القسم: التفسير وعلوم القرآن

المرحلة: الثالثة

مصادر المحاضرة: فقه المعاملات للأستاذ الدكتور محمد رضا العاني

فقه المعاملات الدكتور عبد العزيز عزام

الركن الثاني: العقدان

وهما: ١- البائع، ٢- المشتري.

ويشترط فيهما: (العقل، البلوغ، الاختيار)

أولاً: العقل

يشترط في البائع والمشتري أن يكونا عاقلين؛ لأن العقل مناط صحة التصرف؛ لذلك لا يصح بيع وشراء المجنون والصبي غير المميز.

الخلاف الفقهي في تحقق العقل هو:

١-ذهب المالكية: إلى أن عقد المجنون حال جنونه ينظر له السلطان بالأصلح في اتمامه وفسخه. لكن المالكية فرقوا بذلك فقالوا: أن كان السكران فاقد التمييز لاوعي عنده، فإن بيعه وشراوه غير صحيح، وأن كان له أي نوع تمييز، فإن عقده ينعقد لكنه غير لازم.

٢-ذهب الحنابلة في رواية المعتمد، والامامية: أن بيع السكران: غير صحيح.

دليلهم: لأنه لا عقل له حين العقد.

٣- ذهب الحنفية والشافعية والرواية الأخرى عند الحنابلة: إنه صحيح إذا كان سكره بطريق غير مباح، فبيعه صحيح.

ثانياً: البلوغ

الخلاف الفقهي في اشتراط البلوغ:

١. اشترط الشافعية، والامامية، ورواية عند الحنابلة: أن يكون كل من البائع والمشتري بالغين راشدين، فلا يصح بيع وشراء الصبي المميز، وإن أذن له وليه.

دليلهم: أن الصبي المميز غير مكلف فأشبهه غير المميز، وكذلك السفيه؛ لسوء تصرفه في ماله.

٢. اشترط الحنفية، والمالكية، والحنابلة في الرواية الأخرى أن بيع الصبي المميز وشراءه صحيح إذا إذن له وليه.

دليلهم:

أ. قوله تعالى: ﴿وَبَلَوْا إِلَيْنَاهُ حَتَّىٰ إِذَا بَلَوْا الْتِكَاحَ فَإِنْ أَنْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفُوْا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾.
ب. ولأن الصبي محجور عليه، فيتحقق الاختبار بتقويض التصرف في البيع والشراء؛ ليعلم هل تغير حاله أم لا؟ فيصح تصرفه بإذن وليه، وكذلك الحكم بالنسبة للسفيه ببيع ويشتري بإذن وليه.

ثالثاً: الاختيار

الخلاف الفقهي في اشتراط الاختيار:

١. ذهب المالكية، والشافعية، والحنابلة، والامامية: إلى أنه يلزم أن يكون كل من البائع والمشتري راضين بالتعاقد.

دليلهم:

أ. قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِحْكَرَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾.
ب. قوله عليه الصلاة والسلام: ((رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)).

٢. ذهب الحنفية: إلى صحة بيع وشراء المكره إلا أنه غير نافذ، أي: أنه من العقود الفاسدة والموقوفة، فينفذ هذا البيع إذا لحقته الإجازة القولية أو الفعلية.

دليلهم: لأن مذهبهم كما قلنا سابقاً هو: الإيجاب والقبول وهو ركن، أما الاختيار فإنه ليس من ماهية هذا الركن.

الركن الثالث: محل العقد (المعقود عليه)

وهو المبیع والثمن، وفي محل العقد شروط، اشترطها الفقهاء وهي كما يلي:

١- ان يكون محل العقد موجوداً وقت التعاقد، فلا يجوز بيع المعدوم، كبيع نتاج النتاج لأن يقول: بعثك ولد ولد هذه الناقة، ولا يجوز بيع الحمل في بطن أمه، ولا اللبن في الضرع.

٢- ان يكون المعقود عليه معلوماً بروبة او صفت تحصل بها معرفته، فلا بد من علم المشتري ماذا يشتري والبائع ماذا يبيع، كبيع السلم.

٣- ان يكون المعقود عليه مالاً ينفع به ذاتاً وشرعاً، فلا تباع حبة الحنطة، ولا بيع ما نهى الشارع عنه وعن الانتفاع به، كالخمر والخزير والميته والاصنام، وما كان نجساً كالعذرة والبول، فلا يصح ان يكون ملحاً للعقد، وكذلك الحال الذي سقطت فيه النجاسة، كالسمن المائع الذي سقطت فيه فارة.

٤- ان يكون المبیع مملوکاً للبائع، فلا يجوز للشخص ان يبيع ملك غيره، ولا ان يبيع ما كان ملکاً عاماً، كالطرق والارضي والساحات، ولا يجوز ان يشتري الشخص بأموال غيره إلا بإذنه.

المحاضرة الرابعة: بيع المعاطاة و الخيارات

أستاذ المادة: م.م. عمر محمد سعيد

القسم: التفسير وعلوم القرآن

المرحلة: الثالثة

مصادر المحاضرة: فقه المعاملات للأستاذ الدكتور محمد رضا العاني

فقه المعاملات الدكتور عبد العزيز عزام

بيع المعاطاة

بيع المعاطاة: ويسمى ببيع التعاطي و معناه: أن يتم البيع بدون لفظ يعبر عن الإرادة للبائع والمشتري، كما لو قال له: خذ هذا الثوب بدينار فأخذه، أو أعطني بهذا الدينار خبزاً فأعطاه، ومنه: ما لو عرف المشتري ثمن الشيء فأعطي ثمنه للبائع وأخذه ولم يتكلم.

وقد أختلف الفقهاء في صحة هذه الطريقة في البيع إلى أقوال:

أولاً: المعتمد في مذهب الحنفية: جواز بيع المعاطاة في السلع الثمينة والرخيصة (الخسيس والنفيس)، وعليه: **الملكية وال Hanna bale و بعض الشافية**.

وقد نظر هؤلاء الفقهاء إلى أن أصل البيع لم يشترط فيه كيفية معينة للتراضي، فيرجع فيه إلى العرف، وقد تعارف الناس على بيع المعاطاة بأسواقهم، وممارسة المسلمين، ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه أنهم استعملوا الإيجاب والقبول، ولو كان ذلك شرطاً لطلبه النبي عليه الصلاة والسلام، لأنه أمر تعم به البلوى.

ثانياً: أما المعتمد في مذهب الشافعية: منع بيع المعاطاة، ويوافقهم الإمامية، وحجتهم: أن غياب الإيجاب والقبول ترافقه الجهالة في البيع، والجهالة مؤثرة في صحة البيع.

ثالثاً: فرق الامام الكرخي من الحنفية ومثله بعض الشافعية بين السلع الثمينة والسلع الرخيصة، فأجازوا بيع المعاطاة في السلع الرخيصة، ومنعوه في السلع الثمينة، ويظهر أن حجة هذا القول مبنية على حصول الجهة، إلا أنه لما كانت الجهة في السلع الرخيصة يسيرة فلا تكون مؤثرة في البيع.

العقد الصحيح والعقد الباطل

وينبغي أن يلاحظ أن جمهور الفقهاء يقسمون العقد: إلى عقد صحيح، وعقد باطل.

العقد الصحيح: هو ما أستكمل شروطه وأركانه فيفيد حكمه، وأما العقد الباطل: فإنه العقد الذي لا يفيد حكمه الموضوع له من قبل الشرع؛ وذلك أما لأمر راجع إلى ذات العقد، كأن يحصل خلل في ركته، كما لو كان المعقود عليه (المبيع) ميتة أو لحم خنزير، أو بسبب خلل راجع إلى شروط العقد وأوصافه وتوابعه، كما لو تم البيع إلى أجل مجهول، أو كان الثمن خمراً أو خنزيراً، بناء عليه يكون العقد باطل: هو ما لحق فساداً في ركته أو وصفه أو شروطه.

أما الحنفية فقد قسموا العقد: إلى صحيح وفاسد وباطل، فالعقد الصحيح: هو المستكمل لشروطه المفید لحكمه.

وأما العقد الباطل: فهو الذي لا يفيد حكمه؛ بسبب كون الفساد في ركته، كما لو كان المبيع ميتة أو خنزيراً.

أما العقد الفاسد: فيكون الخلل حاصلاً في شروط العقد أو وصفه، كما لو كان البيع إلى أجل مجهول، أو كان الثمن خمراً أو خنزيراً، فإنه في اصطلاح الحنفية: العقد فاسد.

والعقد الفاسد عند الحنفية: ينعقد وتترتب عليه بعض الأحكام بعد القبض، فإذا أمكن إزالة الفساد كأن يعين أجل جديد، أو يستبدل الثمن الفاسد بثمن صحيح، فإن العقد يكون صحيحاً ولا يبطل.

أما على رأي الجمهور: فإن الفاسد نوع من العقد الباطل لا ينعقد ولا يتترتب عليه أي أثر.

الخيارات

يذكر الفقهاء في البيع خيارات كثيرة، كخيار المجلس، و الخيار الشرط، و الخيار الرؤية، و الخيار العيب، و الخيار التعيين، و الخيار الغبن وغيرها، إلا اننا سنتولى البيان عن أهم هذه الخيارات، وهي:

أولاً: خيار المجلس

إذا صدر الإيجاب والقبول تم العقد، وصار لازماً للبائع والمشتري، ولا رجوع لهما عن البيع، إلا إذا كان في العقد خيار شرط، أو ظهر في المبيع عيب، وهذا مذهب: **الحنفية والمالكية**، ودليلهم قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ إِيمَانُهُمْ أَوَفَوا بِالْعَهْدِ﴾، قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ إِيمَانُهُمْ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِحْكَرَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾، فمع التراضي يتم العقد، وقد وجب الوفاء به، فصار الرجوع عن البيع مخالفًا لمقتضى العقد الذي يوجب انتقال الأموال المتبادلة، الثمن إلى البائع والمثمن إلى المشتري.

أما **الشافعية والحنابلة والامامية** وأكثر الفقهاء: فقد أثبتوا خيار المجلس لكل من البائع والمشتري، فيجوز لأي منهما فسخ العقد ما لم يفارق أحدهما مجلس العقد أو يتخايرا، بأن يقول أحدهما لآخر: أختر الفسخ أو الامضاء، ودليلهم قوله صلى الله عليه وسلم: ((البيعان بالخيار ما لم يتفرقا)), فهو حديث صحيح بالاتفاق، وهو نص في اعطاء الخيار لهما (المتابعين)، وبه تخصيص عموم الآيات التي أستدل بها من منع الخيار.

إلا أن **الحنفية والمالكية** فسروا التفرق الوارد في الحديث: بتفرق الأقوال لا الأبدان، ويعنون بتفرق الأقوال: أن الإيجاب والقبول أقوال المتابعين، فإذا افترض أحدهما بالآخر مثلاً قول لأحدهما بعد التفرق.

وهنا ينبغي بيان الآتي: إذا صدر الإيجاب من أحد المتعاقدين في البيع فإن للطرف الثاني الخيار في القبول وعده، كما أن للموجب أن يرجع عن إيجابه قبل قبول الثاني، وتعتبر مفارقة مجلس العقد لاغية للإيجاب غير المفترض بالقبول، فلو صدر الإيجاب وفارق الثاني المجلس ثم عاد وقبل، فإنه لا عبرة بهذا القبول؛ لأنه لم يصادف إيجاباً لأن مفارقة المجلس أقيمت مقام رفض الإيجاب.

ثانياً: خيار الشرط

هو من إضافة الشيء إلى سببه، وبسبب هذا الخيار: شرط يفترض بالعقد يعطي الحق للعاقدين أو لأحدهما في فسخ العقد أو امضائه في مدة معلومة.

مثال ذلك: قول المشتري: اشتريت السلعة بهذا على أن لي الخيار هذا يوم، فيوافق البائع على شرطه، أو يقول البائع: بعثك السلعة بهذا على أن لي الخيار هذا يوم فيوافق المشتري، أو أن يشترط البائع والمشتري بهذا يوم فيوافق كل منهما على شرطه الآخر.

هذا وينبغي أن تكون المدة معلومة، فإذا كانت مجهولة كما لو قال مشترط الخيار:ولي الخيار إلى هبوب الريح أو نزول المطر أو متى شئت أو إلى الأبد، فإن هذه الشروط غير مقبولة في نظر الفقهاء؛ وذلك لأن الشرط ملحق بالعقد، فلا تجوز الجهة فيه؛ لأن الاشتراط بمدة غير معلومة، أو التعليق على أمر مجهول يوقف التصرف بالمباع، وهذا يتنافى مع مقتضى العقد فلا يصح.

مشروعية خيار الشرط:

عن ابن عمر رضي الله عنهم: ان رجلاً من الأنصار يدعى: حبان بن منقذ الأنصاري كان يخدع في البيوع، فشكى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال له: إذا بايحت فقل: لا خلابة، وفي رواية فقل: لا خلابة وأنت ب الخيار في كل السلعة ابتعتها ثلاثة ليال. وخلابة يعني: لا غبن ولا خدعة.

مدة خيار الشرط:

ويراد بها المدة التي يشترطها صاحب الخيار لكي يعطي رأيه الأخير بالعقد، وقد أختلف الفقهاء في مقدار هذه المدة إلى مذاهب:

ذهب الإمام أبو حنيفة وزفر والشافعية: إلى أن أكثر مدة خيار الشرط ثلاثة أيام، فلا يجوز الزيادة عليها، وحجتهم:

- 1- روي أن رجلاً اشتري بغيره اشتراط الخيار أربعة أيام، فابتطل النبي صلى الله عليه وسلم البيع، وقال الخيار ثلاثة أيام.
- 2- أن تشريع الخيار تم للحاجة، وال الحاجة تتدفع بثلاثة أيام، ولو كانت الحاجة إلى أكثر من ذلك لقدرها النبي صلى الله عليه وسلم بأكثر.

وذهب الصالحان من الحنفية وافقهما الحنابلة: إلى جواز اشتراط الخيار لأكثر من ثلاثة أيام وأن طالت المدة، بشرط أن تكون المدة معلومة، ودليلهم: ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهم أنه اجاز الخيار إلى شهرين؛ ولأن الخيار شرع للحاجة فيتقدير الخيار بقدرها، وقدرها يعود إلى مشترط الخيار، ويمثل هذا قال: الإمامية أيضاً، إلا أنهم استثنوا بيع الحيوان، فلم يجوزوا الخيار فيه أكثر من ثلاثة أيام.

وذهب المالكية: إلى أن مدة خيار الشرط تتقرر بحسب الحاجة، فأجازوا في بيع الدار شهراً مثلاً، وفي بيع الدابة ثلاثة أيام، ومقتضاه: أن بيع الفاكهة الطيرية والخضر لا يزيد على يوم واحد، ومع ذلك فلا يجوز عندهم اشتراط الأجل الطويل الذي يزيد عن حاجة اختيار المباع أو رفضه في المعتاد.

المحاضرة الخامسة: مسقطات الخيار ووراثته

أستاذ المادة: م.م. عمر محمد سعيد

القسم: التفسير وعلوم القرآن

المرحلة: الثالثة

مصادر المحاضرة: فقه المعاملات للأستاذ الدكتور محمد رضا العاني

فقه المعاملات الدكتور عبد العزيز عزام

مسقطات الخيار

يسقط الخيار بعدة أمور منها:

- ١- الاختيار: وذلك بلفظ صريح، مثل: أجزت العقد، أو فسخته، أو أمضيته، أو نقضته.
- ٢- تصرف يدل على الاختيار، كما لو عرض المشتري المبيع الذي فيه خيار للبيع، أو وبه، أو رهنه.
- ٣- لو مضت المدة المقررة للخيار ولم يصدر رأي عن صاحب الخيار بالفسخ.
- ٤- هلاك المبيع بيد البائع أو المشتري.

وراثة الخيار

لو مات صاحب الخيار، البائع أو المشتري في مدة الخيار، فهل أن حق الاختيار لإمضاء العقد أو فسخه ينتقل إلى ورثته، فيكون لهم حق فسخ العقد أو أمضائه؟ المسألة فيها خلاف:

يرى الحنفية: أن صاحب الخيار لو مات فإن الخيار يسقط ويعتبر البيع ماضياً؛ وذلك لأن الخيار مشيئة وإرادة، وهذا لا يقبل الانتقال إلى الورثة؛ لأن الذي ينتقل إلى الورثة هو الأعيان.

وذهب الحنابلة: مثل الحنفية إلى أن خيار الشرط لا يورث، ويسقط بموت صاحب الخيار، إلا أن يكون الميت قد طالب بالفسخ قبل موته فيكون لورثته.

أما المالكية والشافعية والامامية: فقد ذهبوا إلى أن خيار الشرط يورث، ويكون للورثة ما كان للميت؛ لأن الخيار حق ثابت لضمان صلاحية المال المشتري الذي سيؤول إلى الورثة.

وأصل الخلاف هنا: أن الجمهور: يرون انتقال الحقوق للأموال إلى الورثة ضمن تركة الميت، أما الحنفية: وموافقوهم فلا يرون ذلك.

حكم العقد في مدة خيار الشرط:

في مدة خيار الشرط يبقى العقد موقوفاً عن النفاذ، وهذا يتصور في حالة كون الخيار للبائع والمشتري؛ لأن الخيار مانع من خروج البائعين عنهما، لكن لو كان الخيار لأحدهما، فإن الفقهاء اختلفوا في ملكية المبيع، هل يبقى على ملك البائع أو يخرج إلى ملك المشتري؟ فيه تفصيل:

إذا كان الخيار للبائع وحده فإن العقد غير منعقد في حقه من حيث نفاذ حكمه، فلا يزول المبيع عن ملكه، والثمن وأن خرج من ملك المشتري؛ لأن ليس له خيار، لكنه لا يدخل في ملك البائع.

كذلك إذا كان خيار الشرط للمشتري، فإن الثمن لا يخرج عن ملك المشتري، أما المبيع فإنه يخرج من ملك البائع لكنه لا يدخل في ملك المشتري، وهذا رأي الإمام أبي حنيفة، ودليله: أن العوضين لا يمكن أن يجتمعان في يد واحدة؛ لأنها مخالفة لحكم عقود المبادلة التي تتطلب أخذ ودفع.

أما الصالحان: فذهبوا إلى أن الثمن في الحالة الأولى يدخل في ملك البائع، وفي الثانية أن المبيع يدخل في ملك المشتري؛ لأنه بعد أن تقرر خروج الشيء عن ملك صاحبه، فإنه لا يمكن أن يبقى بدون مالك، ولا عهد لنا به في الشرع.

وقال **الحنابلة** في ظاهر مذهبهم والشافعية في غير الظاهر: أن الملك ينتقل بنفس العقد، ولا فرق بين كون الخيار لهما أو لأحدهما؛ وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((من باع عبداً وله مال فماله للبائع، إلا أن يشترط المبادلة)), ((ومن باع خللاً بعد أن تؤير، فثمره للبائع إلا أن يشترط المبادلة)), متفق عليه.

والدليل فيه: أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل المالك للمبادلة بمجرد اشتراطه، وهو عام في البيع.

وقال **المالكية والشافعية** في الأظاهر وأحمد في رواية ورأي **للامامية**:

أن الملك في مدة خيار الشرط للبائع أن كان الخيار له، والملك للمشتري أن كان الخيار له، وأن خيار الشرط لا يخرج الملكية عن البائع ولا عن المشتري، فالمبيع مملوك للبائع أن كان الخيار له، والثمن مملوك للمشتري وأن كان الخيار له.

مسألة:

لو أشترط البائع أو المشتري الخيار للأجنبي فهل له ذلك؟ المسألة فيها خلاف:

يرى **الحنفية والمالكية والشافعية** في قول وبعض **الحنابلة**: أن له ذلك ويعتبر الأجنبي وكيلًا عنه، لأن الخيار يعتمد شرطهما ويفوض اليهما، ولهذا يكون لكل من العاقد والأجنبي حق الفسخ.

وذهب **الشافعي** في قول آخر وبعض **الحنابلة والامام زفر من الحنفية**: إلى أن اشتراط الخيار للأجنبي لا يجوز؛ لأن الخيار من أحكام العقد فيتعلق بالعاقد، ولأن الخيار أمر يتعلق بنظر العاقد لتحصيل الحص لنفسه، فلا يكون لغيره.